

جواب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية على
تدخلات الفرق والمجموعة النيابية خلال
المناقشة العامة،

لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022
بمجلس النواب

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء ؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر تجاوبا مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022.

لقد أنصتنا بكل إمعان لتدخلاتكم القيمة وما تضمنته من ملاحظات ومقترحات وانتقادات، نتقبلها بصدق رحب. وسنحاول التجاوب معها بما ينبغي من الجدية والشفافية، لأن هدفنا هو بناء علاقة أساسها الاحترام والتعاون والتكامل في الأدوار خدمة للمصالح العليا لبلادنا، وتجاوبا مع الانتظارات الملحة للمواطنين الذين يتوقون لتقديم البدائل الضرورية لتحسين ظروف عيشهم.

ولعل من أهم الرهانات التي نُسائلنا جميعا اليوم، هي قضية وحدتنا الترابية وما تقتضيه من تعبئة وانخراط قوين تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله. فقد أكد جلالاته في خطابه السامي بمناسبة الذكرى

السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المضفرة، بأن الدينامية الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية لا يمكن توقيفها، في سياق مطبوع بالعديد من المكاسب والتحديات. وأن مغربية صحرائنا حقيقة ثابتة لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية والإرادة القوية لأبنائها والاعتراف الدولي الواسع. كما أكد جلالاته على أن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للملكة، وهي قضية كل المغاربة. وهو ما يقتضي من الجميع، كل من موقعه، مواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الوطنية والترايبية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد تعبئة الحكومة تحت القيادة النيرة لجلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية للملكة، وترصيد المكاسب الدبلوماسية والسياسية التي حققتها بلادنا، وتوطيد مسار التنمية المتواصل بأقاليمنا الجنوبية.

وهنا لا يفوتنا أن نوجه تحية إشادة وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022، في أجواء إيجابية ميزتها التعبئة والمساهمة القيمة للسيدات والسادة النواب في النقاش، سواء داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بالمجلس أو داخل باقي اللجان القطاعية.

وما ذلك إلا ترجمة للحس الوطني العالي، والانخراط القوي والفاعل والتعبئة الجماعية التي أبان عنها مجلسكم الموقر، في ظل الوضعية الاستثنائية التي تعيشها بلادنا والعالم أجمع، وأمام تداعيات الأزمة غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19، وغيرها من التحديات الراهنة على المستوى الوطني والدولي.

وهنا أود أن أتقدم بالشكر لكل السيدات والسادة النواب، وللسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، وكل رؤساء الفرق والمجموعة النيابية والسيدات والسادة النواب، أغلبية ومعارضة، أعضاء هذه اللجنة وكل اللجان القطاعية، على انخراطهم الجدي في النقاش واشتغالهم المتواصل من أجل التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022.

وأؤكد لكم على أننا حريصون على توطيد أسس العمل المشترك بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، إلى جانب القوى الحية ببلادنا، كل

من موقعه، من أجل مواجهة التحديات الراهنة وتنزيل أولويات الإصلاح المؤسساتية والمجتمعية والتنمية للملكة، التي يأتي على رأسها النموذج التنموي الجديد، والتي تقع مسؤولية تنزيهه على عاتقنا جميعا.

ولابد أن نستغل بداية هذه الولاية التشريعية لتأسيس علاقة مبنية على الوضوح، والصدق، وخلق فضاءات للنقاش والتشاور المستمر حول كل الإصلاحات التي تعتمده الحكومة تنزيها.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار التفاعل مع الأجواء الإيجابية التي طبعت النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، فقد حرصنا على مَدّ السيدات والسادة النواب بمعطيات مفصلة تجاوبا مع كل تساؤلاتهم وملاحظاتهم. وحرصنا في نفس الوقت على التجاوب مع تعديلاتهم بما ينبغي من الجدية، والشفافية، والالتزام بالدراسة الموضوعية لمختلف المقترحات.

فمن أصل 129 تعديلا تم التقدم بها على الجزء الأول من المشروع، فقد تم سحب 20 تعديلا، بينما تم قبول 31 تعديلا، علما أن الحكومة لم تلجأ في أي وقت من الأوقات للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعكس الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة.

وفيما يلي أهم التعديلات التي تم قبولها:

1. توسيع نطاق تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح برسم سنة 2022، ليشمل كذلك الدخل المهنية أو الفلاحية المحققة من قبل الأشخاص الذاتيين والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية؛

2. تخفيض سعر جدول الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات الصناعية من 28% إلى 26% (عوض 27%)؛

3. تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0.45% إلى 0.40%؛

4. تخفيض معامل هامش الربح المطبق على :

- مهنة الحلاقة والتجميل من 30% إلى 20%؛

- مهنة بائع التبغ من 4% إلى 3%؛

و إدراج تاجر اللحوم بالمجازر (chevillard) ضمن صنف "تجارة وأنشطة خاصة" ليستفيد من معامل 4%.

5. تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له إلى غاية 31 ديسمبر 2022.

6. تخفيض رسم الاستيراد المطبق على مادة البلاستيك من بولي (ايثيلين تيرفتالات) من 10% إلى 2,5%؛

7. تطبيق رسم الاستيراد على الأنابيب والمصايح المتوهجة بنسبة
17,5% عوض 40%؛

8. التنزيل التدريجي لتطبيق الضرائب الداخلية على الاستهلاك
المطبقة على المنتجات والآلات، والأجهزة والتجهيزات التي تشتغل
بالكهرباء؛

9. خفض مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على
الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة للمركبات؛

10. تمكين الجمعيات العاملة في مجال مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من
الاستفادة من الاعانات الممنوحة من الحساب المرصد لأموال
خصوصية المسمى "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية"؛

11. تخصيص حصيلة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على
الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة للمركبات، لفائدة
"صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماك الاجتماعي".

السيدات والسادة،

في إطار التفاعل الإيجابي مع مداخلاتكم، أود التطرق إلى النقاط التالية:

● فيما يتعلق بمقاربة الهندسة الحكومية، أود التأكيد من جديد بأنها لا تُقاس بعدد الحقائق، بل بمدى انسجام والتقائية القطاعات المشكلة للحكومة، وذلك لضمان النجاعة الضرورية في تنزيل مختلف السياسات والبرامج الملتزم بها. وهذا ما قمنا به، وليس هناك أي تشتيت للقطاعات، بل تم توزيعها وفق الأولويات التي تؤطر البرنامج الحكومي وتضمن تنزيهه بالنجاعة اللازمة.

● فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، فأودُ أن أؤكد لكم بأنه، جاء بالتزامات واضحة ومرقمة تنطلق من تشخيص ميداني لانتظارات المواطنين، وبأفق زمني محدد. وقد شرعنا فعليا، وفي وقت وجيز، في تنزيل التزاماتنا في إطار أول مشروع قانون مالية لهذه الحكومة، ونحن حريصون كل الحرص على الوفاء بكل التزامات البرنامج الحكومي.

فبالرغم من ضيق الوقت، والسياق الذي تطبعه الأزمة وقلة الهوامش مع الارتفاع المسجل في المديونية؛ فقد نجحت الحكومة في بلوغ ثلاث غايات مهمة:

أولاً: لم تهْدُر الزمن السياسي، وقامت بإيداع مشروع قانون المالية لسنة 2022 بمجلسكم الموقر في آجاله القانونية والدستورية.

ثانياً: قامت الحكومة بتوفير الموارد الضرورية لبرمجة عدد مهم من التزاماتها، في إطار البرنامج الحكومي، ضمن هذا المشروع. علماً أننا حريصون على تنزيل باقي الالتزامات في ما يلي من السنوات، وعلى رأسها التعويضات العائلية لفائدة الأسر الفقيرة والمعوزة التي تتوفر على أطفال في سن التمدرس أو لا تتوفر على أطفال.

ثالثاً: قامت الحكومة، وفي الوقت نفسه، بتقليص عجز الميزانية، كخطوة أولى في مسار التوجه نحو خفض حجم المديونية.

وهكذا فقد تم التركيز في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022 على ثلاث أولويات هي التشغيل والصحة والتعليم، حيث تم تخصيص ما يناهز 9 ملايين درهم إضافية لهذه الأولويات، منها:

• 5 ملايين إضافية للاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم،

• 3,5 مليار درهم موجهة لدعم تشغيل الشباب، سواء الذين فقدوا شغلهم نتيجة الأزمة عبر منحهم 250.000 فرصة شغل خلال سنتين في إطار برنامج للأشغال الكبرى والصغرى الذي خصصنا له 2,25 مليار درهم، أو الذين يريدون خلق مقالة صغيرة ولديهم صعوبات في توفير موارد مُكمّلة للقروض التي تمنحها الأبنك في إطار برنامج انطلاقة. وستُخصّص لهذا الغرض 1,25 مليار درهم تستهدف حوالي 50 ألف شاب مقاول.

• 250 مليون درهم، لتقوية بنيات الاستقبال (دور الحضانة) للأطفال دون سن الرابعة، خاصة في الأحياء الهامشية وفي القرى، لتكّين الأطفال في هذه المناطق من التعلّم منذ سن مبكرة وتشجيع النساء على العمل.

• 200 مليون درهم، لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإدارة العمومية، وهو ما سيُمكن فئات عريضة من المواطنين من حقهم في الولوج إلى الخدمات الإدارية دون صعوبات في التواصل.

وأود أن أفتح قوساً هنا، لأؤكد أنه إذا كانت المادة الثالثة من القانون التنظيمي لقانون المالية تنص على مبدأ سنوية قوانين المالية، فإن المادة الخامسة منه تنص على أن قانون المالية يتم إعداده استناداً إلى برمجة ميزانية لثلاث سنوات. وبالتالي، أن تقول الحكومة أنها ستحدث 250.000 فرصة شغل خلال سنتين، ليس فيه ما يتعارض مع القانون التنظيمي لقانون المالية.

وفيما يخص صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، فإن الحكومة حريصة كل الحرص على إيلاء الأهمية الضرورية لسكان هذه المناطق. والاعتمادات المبرمجة في الصندوق التي تقدر بـ2,25 مليار درهم، تُضاف إليها 2 مليار درهم كاعتمادات للالتزام، وحوالي 4 ملايين درهم كصيد من السنوات الماضية، ستمكن من تنزيل كل البرامج والمشاريع المبرمجة لتمكين هذه المناطق من الولوج إلى الخدمات الأساسية.

أما بالنسبة للفرضيات التي ارتكز عليها إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، فإنها تبقى جد موضوعية وتأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي على أساس التوقعات الأخيرة لـلجـل المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات الاقتصاد والمالية، والبنوك المركزية ووكالات التقييم.

● ففما يتعلق بنسبة النمو لسنة 2022، والتي تم تحديدها في 3,2%، فهذا المعدل المتوقع للنمو الاقتصادي يظل في مستوياته المسجلة ما قبل الأزمة. كما أنه من البديهي التأكيد على أن الأزمة الصحية شكلت صدمة شديدة على النسيج الإنتاجي الوطني خلال فترة الأزمة مما أسفر عن ركود اقتصادي حاد خلالها، وهو ما سيليه بعدها (أي بعد الأزمة) بدون شك انتعاش تدريجي للنمو في السنوات اللاحقة، موازاة مع استئناف القطاعات الإنتاجية لنشاطها. ومن المرجح أن يساهم تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا الإصلاحات والمشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار البرنامج الحكومي في تقوية النسيج الإنتاجي، مما سيكمن من بلوغ مستوى جديد من النمو بحوالي 4% على المدى المتوسط.

● وفيما يخص فرضية محصول حبوب بنحو 80 مليون قنطار سنة 2022، فهي كذلك فرضية تستند إلى معطيات واقعية مرتبطة أساساً بالمجهود الكبير التي تم ويتم بذله على مستوى الاستراتيجية الفلاحية للرفع من إنتاج مختلف السلاسل الإنتاجية.

● أما بالنسبة لتوقعات سعر النفط، فإنها تأخذ بعين الاعتبار تطورات نمو الطلب والعرض العالمي، التي تبقى رهينة لتطورات الحالة الوبائية على المستوى العالمي والأوضاع الجيوسياسية

والأمنية وسلاسل التوريد، حيث من المرتقب أن يعود سوق النفط إلى التوازن تدريجياً سنة 2022.

السيدات والسادة،

تفاعلا مع مداخلاتكم التي تركزت حول ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين فلا بد هنا من التأكيد أولا بأن الحكومة قد جعلت القطاعات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين على رأس توجهاتها في هذا المشروع، والتي قبل الخوض في تفاصيلها لا بد من توضيح الأمور ببعض المعطيات الموضوعية الضرورية:

فعلى غرار باقي دول العالم، فقد بدأ ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ منذ شهر أبريل 2021، وهذا بعد اتجاه سالب لتطور الأسعار خلال سنة 2020 على مستوى العالم. وهنا سأقدم لكم بعض الأرقام:

فقد بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في شتبر الماضي، 5,4% في الولايات المتحدة الأمريكية، و3,4% في منطقة اليورو، وهذه المعدلات هي الأكثر ارتفاعا خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا هو الواقع عالميا.

وبشكل عام، يمكن الجزم بأن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الحالي للأسعار عند الاستهلاك في العالم وبلادنا، تبقى مرتبطة بالظرفية ولديها

طابع ظرفي يعود أساسا للانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه العالم بشكل أقوى مما كان متوقعا، وللارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الطاقة، إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية.

ومن جانب آخر، فإن التحسن الذي عرفته بلادنا، سواء من خلال الموسم الفلاحي الماضي الاستثنائي الذي تميز بوفرة في الإنتاج، أو من خلال تدخلات الحكومة فيما يتعلق بالمراقبة والتتبع، قد مكن من توفير السلع ومن تحقيق استقرار كبير على مستوى الأسعار؛ باستثناء عدد محدود من المواد المستوردة من الخارج.

وبالنسبة للمنتجات المحلية مثل الخضر والفواكه والحبوب، فإن الأسعار إن لم تكن مستقرة، فقد عرفت انخفاضا على مستوى العديد من المنتجات.

أما بالنسبة للمواد المدعمة والمتمثلة في الدقيق المدعم والسكر وغاز البوتان، فإنها لن تعرف أي تغيير. فاستقرار أسعار هذه المواد يبقى مضمونا من خلال صندوق المقاصة الذي يتدخل من أجل تعويض الفارق بين هذه الأسعار وأسعار السوق الدولية.

وأود أن أؤكد بأن اللجنة بين-الوزارية المكلفة بالأسعار، تشتغل بصفة منتظمة منذ أسابيع، وستكشف أشغالها لتجاوز هذه الظرفية من خلال محاربة كل الهوامش الغير مبررة لتحديد الأسعار واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الهدف الأسمى الذي تحرص عليه الحكومة، والمتمثل في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، فقد قررت الحكومة تعليق الرسوم الجمركية من أجل ضمان استقرار أسعار القمح، كما ستُخصَّصُ تعويضا إضافيا للمستوردين للحفاظ على أسعار جميع مشتقات القمح على المستوى الوطني.

إلى جانب ذلك، ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، فقد خصصت الحكومة ما يناهز 8 ملايين درهم (7,7 ملايين درهم) كزيادة في كتلة الأجور، حُصِّصت أساسا لأداء المتأخرات المتعلقة بترقية الموظفين لسنتي 2020 و2021، وذلك بعد سنتين من التجميد نتيجة الأزمة.

وفي هذا الإطار، أود أن أتساءل: عندما نضيف هذا المبلغ في الميزانية، أي ما يناهز نقطة من الناتج الداخلي الخام، وفي هذه الظرفية الصعبة، لتمكين الموظفين من مستحقاتهم كاملة في الأجور والترقية؛ فهل بهذا نضرب القوة الشرائية للطبقة المتوسطة؟

ثم هل نضرب القدرة الشرائية للمواطنين، عندما نخصص 16 مليار درهم لمواصلة دعم ثلاثة مواد أساسية: السكر وغاز البوطان والحبيص الوطني من الدقيق؟

وهل نضرب القدرة الشرائية للمواطنين، عندما نخصص 3,5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب؟

وهل نضرب القدرة الشرائية للمواطنين، عندما نرفع الميزانية الخاصة بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة إلى 500 مليون درهم؟

وهل نضرب القوة الشرائية للمواطنين؟ وقد خصصنا 10 ملايين درهم لصندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية؟ منها:

■ 4,2 مليار درهم لضمان الحق الدستوري لما يفوق 11 مليون مغربي من الفئات الفقيرة والهشة، في الولوج إلى العلاج، عبر تمكينهم من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الذي يمكنهم من الولوج إلى الاستشفاء في القطاعين العام والخاص، والاستفادة من نفس سلة العلاجات للأجراء في القطاع الخاص.

■ 3,5 مليار درهم لدعم تدرس الأطفال في إطار برامج تيسير ودعم الأرامل ومليون محفظة.

■ 1,7 مليار درهم لشراء الأدوية، ودعم المؤسسات الاستشفائية،
لتمكين الفئات المعوزة من الولوج للعلاج.

حضرات السيدات والسادة،

فما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم، أود التأكيد على أن الحكومة تضع
هذين القطاعين في مقدمة أولوياتها إلى جانب التشغيل.

ففيما يخص قطاع الصحة، فمن الأكد أنه تم بدل مجهودات كبيرة خلال
السنوات الماضية من أجل النهوض بهذا القطاع، لكن بالرغم من ذلك لا
تزال هناك عدة إكراهات هيكلية تحول دون سير منظومتنا الصحية
بفعالية ونجاعة.

وبناء على هذا التشخيص الذي نتقاسم معالمه الكبرى، ولمواكبة الورش
الكبير للحماية الاجتماعية الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك، وضعت
الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة الصحية تركز على
أربعة مبادئ توجيهية:

◀ تميم الموارد البشرية بكل فئاتها.

◀ تأهيل العرض الصحي عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية
والمراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية والجامعية، مع مأسسة إلزامية

الولوج إلى مسلك العلاجات عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام.

◀ تعزيز حكمة المنظومة الصحية وذلك عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية ؛

◀ إحداث نظام معلوماتي مندمج يمكن من التعقب والتتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة المتدخلين من مؤسسات صحية (عمومية وخاصة)، والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقيّنة.

وفي هذا الإطار خصصت الحكومة ميزانية تقدر بـ 6 ملايين درهم لتأهيل البنيات الاستشفائية، وتعزيز تجهيزاتها. وهو ما يشكل زيادة قدرها 2,7 مليار درهم أي +64% مقارنة مع سنة 2021.

وقد تم بالفعل زيادة 2,7 مليار درهم لقطاع الصحة مقارنة مع سنة 2021. أما مبلغ 3 ملايين درهم الذي قيل بأنه تمت زيادته من صندوق كوفيد، فهو يرجع لسنة 2020 وليس سنة 2021.

وستركز أهم المشاريع التي سيتم إنجازها على:

◀ إطلاق بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا، الذي ستخصص له 1,1 مليار درهم؛

◀ الإعداد لبدء تفعيل التغطية الصحية الشاملة، لاسيما من خلال تأهيل حوالي 1.500 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية باعتمادات تقدر بـ500 مليون درهم؛

◀ مواصلة بناء وتأهيل حوالي 30 من المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية من خلال رصد 600 مليون درهم إضافية للاعتمادات المخصصة سنويا لهذا الإجراء والمقدرة بمليار درهم؛

◀ دعم إحداث نظام معلوماتي مندمج بـ 500 مليون درهم.

✓ فيما يتعلق بقطاع التعليم، فقد رفعا من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم بـ 40% بهدف:

◀ تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي من خلال إحداث وتأهيل وتجهيز الحجرات وكذا تسييرها بهدف بلوغ 100% كنسبة تدرس بالتعليم الأولي في أفق سنة 2028. وفي هذا الإطار، تم تخصيص غلاف مالي يناهز 1,9 مليار درهم لهذا البرنامج برسم سنة 2022 منها 940 مليون درهم لتسيير أقسام التعليم الأولي.

◀ تعزيز العرض المدرسي، لاسيما من خلال بناء مؤسسات تعليمية جديدة، حيث سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 2,3 مليار درهم لهذا الغرض برسم سنة 2022، مما سيكفي من بناء ما يقارب 230

مؤسسة تعليمية منها 30 مدرسة جماعية و43 داخلية مقابل متوسط إحداث يناهز 160 مؤسسة خلال السنوات الاخيرة؛

◀ تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية بغلاف مالي يقدر بـ 2,56 مليار درهم، منها 560 مليون درهم لاستبدال البناء المفكك.

ومن جهة أخرى، ستعمل الحكومة على أن تجعل من النهوض بالموارد البشرية، وتحسين جودة التعليم ركيزة من ركائز الإصلاح التربوي، وذلك عبر تعزيز القدرات والكفاءات للفاعلين التربويين، و تطوير جودة تكوين الأساتذة من أجل تعزيز كفاءاتهم. وسيتم تفعيل هذا الإجراء لا سيما من خلال تعزيز التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين، وقد تم رصد غلاف مالي يقدر بـ 500 مليون درهم لهذا الغرض. كما سيتم تخصيص 400 مليون درهم، لتأهيل البنيات التحتية وتجهيزات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمراكز التابعة لها.

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالجهوية، أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، ليس كنهج سياسي وإداري للمملكة فقط، ولكن أيضا كبديل تموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والمركزة في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات

والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

ولذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة بالموازاة مع تحويل الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة.

كما ستولي الحكومة أهمية كبيرة لمواكبة الجهات لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية: وخاصة المشاريع والبرامج ذات الأولوية، التي سيتم تمويلها في إطار عقود-برامج بين الدولة والجهات. وسيتم العمل كذلك على التسريع بتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري.

السيدات والسادة،

فيما يخص موضوع المديونية، أود التأكيد على أن اللجوء للدين ليس مشكلا في حد ذاته، إذا كان موجها لتمويل الاستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل.

وأول ما قمنا به في إطار هذا المشروع، في ظل الارتفاع الذي عرفته مديونيتنا نتيجة الأزمة، والتي بلغت 76% من الناتج الداخلي الخام، هو

العودة إلى تطبيق أحكام القانون التنظيمي للمالية، فيما يتعلق بتوجيه الدين حصريا لتغطية نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين.

فقد كنا أمام معادلة صعبة:

أولاً: كان علينا البحث عن موارد إضافية، حتى نتمكن من تغطية النفقات العادية غير القابلة للتقليص ونعني بها نفقات الموظفين، ونفقات التسير، والمقاصة وفوائد الدين، وبالتالي تحقيق رصيد عادي إيجابي لأول مرة منذ سنتين.

ثانياً: برمجة التزاماتنا في البرنامج الحكومي بإضافة حوالي 9 ملايين درهم على مستوى نفقات الاستثمار.

ثالثاً: تقليص عجز الميزانية من 6.7% إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام.

هذه، أيتها السيدات والسادة، هي المعادلة الصعبة التي كنا أمامها. واستطعنا في وقت وجيز، وبفضل تضافر كل الجهود، أن نقوم بحلها وأن نقدم لكم مشروع قانون مالي يحترم المبادئ الأساسية للقانون التنظيمي لقانون المالية، وفيه جزء مهم من التزاماتنا اتجاه المواطنين، ويضمن استدامة ماليتنا العمومية، ويؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية الذي بلغ مستويات مُقلّقة.

● فقد رفعنا من الموارد الجبائية، ليس من خلال رفع الضغط الضريبي، بل من خلال تقوية المراقبة وتحسين مستوى التحصيل.

● وقمنا بإقرار المساهمة التضامنية، دون أن ننس بمدخيل الطبقة المتوسطة.

● ورفعنا من نفقات الاستثمار بـ 10 ملايين درهم، ولم نرفع نفقات التسيير، حرصاً منا أن يُوجّه هذا المجهود لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وستسعى الحكومة للتحكم في تطور المديونية، والحفاظ على استدامتها وذلك للتحكم في الموارد المالية المخصصة لخدمة الدين، والحفاظ على موارد البلاد من العملة الصعبة، وتفادي مزاحمة القطاع الخاص في السوق الداخلي، إلى جانب الحفاظ على السيادة الاقتصادية والمالية لبلادنا.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعاً حكومة وبرلماناً على أن تمر المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، في أجواء إيجابية، حرصاً منا على التأسيس لمرحلة جديدة تقوم على التكامل، وتقوية آليات الحوار والتشاور بما يمكننا، كل من موقعه، من لعب أدوارنا كاملة في تحمل

المسؤولية الملقاة على عاتقنا لتنزيل الإصلاحات التي تقتضيها المرحلة وعلى رأسها النموذج التنموي.

فالرهان اليوم هو أن نستعيد الثقة، ثقة المواطن في قدرة مؤسسات بلاده على الاستجابة لانتظاراته الملحة في التشغيل والصحة والتعليم، وثقة المستثمرين في الآفاق الواعدة التي يتيحها استقرارنا وانخراط بلادنا في تنزيل نموذج تنموي جديد وتنظيم انتخابات نزيهة، وثقة المؤسسات المالية الدولية في استدامة ماليتنا العمومية.

ومن هذا المنطلق، حرصت الحكومة على إعداد أول قانون مالي للشروع في تنزيل التزاماتها في البرنامج الحكومي. فالحكومة لم ولن تُخْلَ بأبي من التزاماتها اتجاه المواطنين. وما التدابير التي قمت بعرضها إلى دليل على ذلك.

فهو مشروع واقعي يلتزم بالقدرات الموضوعية لماليتنا العامة ويسعى للإبداع في إطارها، وهو مشروع للثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم، وهو مشروع الأمل لأنه يسعى لتعبيد طريق مغرب الغد، مغرب الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع في إطار الحق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومن هذا المنطلق، فعلى باقي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين التقاط الإشارات الإيجابية التي أتى بها هذا المشروع، من أجل الانخراط الفاعل في تفعيل الورش المجتمعي لتعميم التغطية الصحية، والرفع من وثيرة الاستثمار من أجل خلق أكبر عدد من فرص الشغل. فأملنا جميعا هو أن نخرج من هذه الأزمة أكثر قوة وصلابة، وثقتنا في قدراتنا هي التي ستمكننا من كسب رهانات الغد.

شكرا على مساهمتكم الفاعلة في المناقشة والتصويت على هذا المشروع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.